تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي: الآثار على أهم القطاعات الاقتصادية وسبل المواجهة

Repercussions of the emerging corona virus pandemic on the global economy: Effects on the most important economic sectors and ways to confront

اليمين سعادة [1*]

[1]جامعة العربي بن مهيدي– أم البواقي– (الجزائر)، liamine.saada@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/10/09؛ تاريخ القبول : 2021/12/25؛ تاريخ النشر : 2021/12/31

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تداعيات جائحة كوفيد 19 على الاقتصاد العالمي، وقصد تحقيق الهدف الأساسي من الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض وتحليل واقع بعض القطاعات الاقتصادية الأساسية على مستوى الاقتصاد العالمي قبل وبعد تفشي جائحة كورونا.

وقد توصلت الدراسة إلى أن جائحة كوفيد 19 أدت إلى ركود في الاقتصاد العالمي لم يسبق له مثيل منذ الحرب العالمية الثانية، وقد كان قطاع السياحة وكذا قطاع سوق العمل من أكثر القطاعات الاقتصادية تضررا ، كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن هناك العديد من القطاعات الاقتصادية التي عرفت تعاف كبير وعلى رأسها قطاع الصناعات التحويلية نتيجة تخفيف إجراءات الإغلاق وبعض التدابير الأخرى التي اتخذتها الكثير من الحكومات والمنظمات الاقتصادية العالمية للحد من الآثار الاقتصادية للجائحة.

الكلمات المفتاحية : جائحة كورونا؛ اقتصاد عالمي؛ قطاعات اقتصادية؛ انكماش اقتصادي؛ حوافز مالية.

تصنيف JEL: F1؛ I1؛ N1؛ O4

Abstract: This study aims to identify the repercussions of the Covid-19 pandemic on the global economy. To achieve this objective, we relied on the descriptive analytical approach in presenting and analyzing the reality of some basic economic sectors at the global economy level before and after the outbreak of the Corona pandemic. The study concluded that the Covid-19 pandemic led to an unprecedented recession in the global economy since World War II; the tourism sector as well as the labor market sector were among the most affected economic sectors. Furthermore, the study showed that there are many economic sectors that have known Great recovery, led by the manufacturing sector, because of easing the closure procedures and some other measures taken by many governments and international economic organizations to limit the economic effects of the pandemic.

Keywords: Corona pandemic; Global economy; Economic sectors; Economic downturn; Financial incentives.

Jel Classification Codes :F1؛ I1؛ N1؛ O1

*المؤلف المرسل: اليمين سعادة.

مقدّمة

لقد أدى انتشار وباء كوفيد 19 الذي ظهر في مدينة ووهان الصينية في التاسع والعشرين من شهر ديسمبر عام 2019 م إلى لجوء العديد من دول العالم إلى فرض إغلاق عام من أجل الحد من الانتشار السريع له، هذا الإغلاق الذي أصبح فيما بعد يصفه الكثير من الاقتصاديين بالإغلاق الكبير نظرا لطول فترته وكذا القيود المفروضة على العديد من القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى تراجع النمو في الاقتصاد العالمي خاصة في النصف الأول من عام 2020 م، أين شهدت الكثير من الأنشطة الاقتصادية تراجعا كبيرا، وفي ظل هذا التراجع سارعت العديد من الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، إنجلترا، وروسيا إلى إيجاد لقاح من أجل إعادة الحياة إلى مجراها الطبيعي.

ونظرا لطول فترة هذه الأزمة الصحية، وما نجم عنها من آثار وخيمة على الاقتصاد العالمي بدأت العديد من الدول في التخفيف من إجراءات الإغلاق وخاصة بعد توفير اللقاح المضاد للفيروس في نهاية عام 2020 م، كما سارعت العديد من الحكومات والمنظمات الاقتصادية في العالم إلى إقرار جملة من التدابير قصد التخفيف من حدة آثارها الاقتصادية، لكن على الرغم من الإجراءات المتخذة إلا أن آثار الجائحة لا زالت تلقي بظلالها على الاقتصاد العالمي خاصة في ظل استمرار تفشي هذا الوباء وظهور سلالات متحورة وهو ما قد يؤدي إلى استمرار تباطؤ النمو في الاقتصاد العالمي نتيجة لحالات الشك وعدم اليقين التي يعيشها العالم.

إشكالية الدراسة:

على أساس ما تقدم ذكره تتضح معالم إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما هي أهم تداعيات جائحة كوفيد 19 على الاقتصاد العالمي؟

ومن أجل الإلمام بكل جوانب إشكالية الدراسة تم طرح التساؤلين الفرعيين التاليين:

- ما هي القطاعات الاقتصادية الأكثر تضررا من جائحة كوفيد 19؟
- ما هي أهم التدابير المتخذة للحد من الآثار الاقتصادية للجائحة؟

أهمية الدراسة:

إن دراسة مثل هذه الأزمات الصحية، وما ينجر عنها من تبعات على الاقتصاد العالمي يسمح للباحثين بالتعرف على أهم الآثار المترتبة على بعض القطاعات الاقتصادية الأساسية العالمية، وتقديم بعض التوصيات التي من شأنها التخفيف من حدة تلك الآثار، وكذا الوقوف على مدى نجاعة التدابير المتخذة لتجاوز هذه الأزمات.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف والمتمثلة في:

- التعرف على القطاعات الاقتصادية الأكثر تضررا من الجائحة؛ وحجم الخسائر التي لحقت بها؛
- معرفة مدى تعافي بعض القطاعات الاقتصادية الأساسية بعد تخفيف إجراءات الإغلاق وحملة التلقيح الواسعة؛
- معرفة أهم التدابير المتخذة على مستوى بعض الحكومات والمنظمات الاقتصادية العالمية للحد من الآثار الاقتصادية للجائحة.

منهج الدراسة:

قصد تحقيق أهداف الدراسة، والتحقق من مدى صحة فرضياتها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالموضوع محل الدراسة والمنشورة في بعض التقارير الدولية والمجلات العلمية وكذا بعض مواقع الانترنت. وقصد الإجابة على التساؤلات الواردة في الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: نظرة عامة حول جائحة كورونا؛

المحور الثاني: تداعيات جائحة كورونا على أهم القطاعات الاقتصادية العالمية؛

المحور الثالث: التدابير المتخذة للتخفيف من الآثار الاقتصادية للجائحة على الاقتصاد العالمي.

المحور الأول: نظرة عامة حول جائحة كورونا

لقد شهد العالم منذ شهر ديسمبر 2019 أزمة صحية أودت بحياة الملايين من البشر ولا زالت تحصد الآلاف من الأرواح يوميا عبر مناطق مختلفة من العالم، هذه الأزمة التي كانت بدايتها من مدينة ووهان الصينية أين تم الإعلان عن أولى حالات الإصابة بفيروس أطلقت عليه منظمة الصحة العالمية فيما بعد اسم فيروس كوفيد 19 نظرا لارتباطه جينيا بفيروس كورونا الذي سبب فاشية متلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم في 2003.

أولا: التعريف بفيروس كورونا (كوفيد 19)

تمثل فيروسات كورونا فصيلة كبيرة من الفيروسات التي تسبب أمراض متنوعة للإنسان كالزكام/ نزلات البرد العادية، ومتلازمة كورونا الشرق الأوسط التنفسي (MCRS – CoV)، ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم (سارسMCRS – CoV)، ويعد فيروس كورونا المستجد (MCRS – CoV - 2) سلالة جديدة لم يسبق تحديدها وإصابتها للبشر من قبل.

وقد أعلنت اللجنة الدولية لتصنيف الفيروسات تسمية فيروس كورونا 2 المسبب لمتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم (MCRS – CoV - 2) اسما رسميا للفيروس الجديد في 11 فبراير 2020 واختير هذا الاسم لارتباط الفيروس جينيا بفيروس كورونا الذي سبب فاشية متلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم (سارس) في 2003 وأعلنت اللجنة ومنظمة الصحة العالمية أن كوفيد 19 هو الاسم الرسمي لهذا المرض الذي يسببه هذا الفيروس. (ملكاوي، 2020، صفحة 16)

ويمكن فهم المصطلح (n CoV 2019) في سياق تفكيك مكوناته كما تطرحها منظمة الصحة العالمية على النحو التالي: (خشبة، 2020، صفحة 6)

Co: اختصار لكلمة كورونا (Corona)؛

Vi: اختصار لكلمة فيروس (Virus)؛

D: اختصار لكلمة مرض (Disease)؛

n CoV: اختصار لمصطلح فيروس كورونا المستجد (new Corona Virus)؛

2019: يشير إلى الحد الزمني لمولد المرض الذي شرع في ضرب العالم في نهاية عام 2019، وبالتالي فإن كوفيد 19 (Covid – 19) هو أحد الأمراض الوبائية المعدية التي يسببها فيروس كورونا الجديد المكتشف مؤخرا.

ثانيا: أعراض فيروس كورونا (كوفيد 19) وطرق انتقاله

يؤكد العلماء أن فيروس كورونا يحتاج إلى خمسة أيام في المتوسط لتظهر أعراضه التي تبدأ بحمى، متبوعة بسعال جاف، وبعد نحو أسبوع يشعر المصاب بضيق في التنفس ما يستدعي العلاج في المستشفى، ونادرا ما تأتي الأعراض في صورة عطس أو سيلان مخاط من الأنف، كما أن ظهور هذه الأعراض لا تعني بالضرورة أنك مصاب بالمرض لأنها تشبه أعراض أنواع أخرى من الفيروسات مثل نزلات البرد والأنفلونزا ويمكن أن يسبب فيروس كورونا في حالات الإصابة الشديدة، الالتهاب الرئوي، ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد وقصور وظائف عدد من أعضاء الجسم وحتى الوفاة. (بوعموشة، 2020، صفحة 127)

أما فيما يخص طرق انتشاره فيمكن لهذا المرض أن ينتقل من شخص إلى آخر عن طريق القطيرات الصغيرة التي تتناثر من الأنف أو الفم عندما يسعل الشخص المصاب بمرض كوفيد 19 أو يعطس وتتساقط هذه القطرات على الأشياء والأسطح المحيطة بالشخص، ويمكن حينها أن يصاب الأشخاص الآخرين بمرض كوفيد 19 عند ملامستهم لهذه الأشياء ثم لمس عينيهم أو أنفهم أو فمهم،كما يمكن أن يصاب الأشخاص بهذا المرض إذا تنفسوا القطيرات التي تخرج من الشخص المصاب بالمرض عند زفيره أو سعاله. (الأونروا، 2020)

ثالثا: الانتشار الجغرافي لجائحة كوفيد 19 في العالم

تسبب تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد 19) في أزمة صحية وإنسانية عالمية لم يسبق لها مثيل مصحوبة باضطرابات اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق شملت شتى بقاع العالم، وقد سجلت أول بؤرة لتفشي هذا المرض في مدينة ووهان، عاصمة محافظة هوبي بالصين يوم 29 ديسمبر 2019، ومنذ ذلك الحين انتشر إلى 119 دولة وإقليم حول العالم، وأعلنت منظمة الصحة العالمية في يوم 11 مارس 2020 تصنيف فيروس كوفيد 19 جائحة عالمية. (منظمة التعاون الإسلامي، 2020، صفحة 1)

ومنذ بداية الجائحة في ووهان أخذت في الانتشار عبر مختلف دول العالم واستمرت في الزيادة يوم بعد يوم، فبعد الصين انتقل الفيروس إلى قارة أوربا وبالتحديد إلى إسبانيا حيث بلغ فيها عدد الإصابات بتاريخ الرابع عشر من شهر جانفي 278 حالة، لتنتقل بعدها إلى فرنسا، وبعدها إلى قارة أمريكا الشمالية لتسجل أول الإصابات في هذه القارة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، لتصل في نهاية شهر جانفي من نفس السنة إلى أستراليا، وهكذا أخذ الفيروس في الانتشار بسرعة في عدة مناطق من المعمورة، وقد بلغ إجمالي الإصابات في العالم مع نهاية الربع الأول من عام 2020 حوالي 1046108إصابة، لتأخذ بعدها الإصابات في الزيادة بمعدل متزايد خلال الربع الثاني من عام 2020 حيث بلغ عدد الإصابات في نهاية النصف الأول من عام 2020 حوالي11140959 إصابة، ومع نهاية العام قفز العدد الإجمالي للإصابات في العالم إلى83897895 لتصل بعدها في نهاية شهر جويلية 2021 إلى 198655599 إصابة عبر العالم.*

ولتوضيح تطور إجمالي عدد الإصابات بفيروس كورونا في العالم منذ بداية الجائحة إلى غاية نهاية النصف الأول من عام 2021 نورد الشكل البياني التالي:

* الأرقام المشار إليها في الفقرة أعلاه تم الحصول عليها من الشكل البياني الالكتروني رقم 1 والمتاح على الموقع الاليكتروني www. worldometers.info

شكل رقم (01): تطور إجمالي الإصابات بفيروس كورونا في العالم (جانفي 2020– جوان 2021)

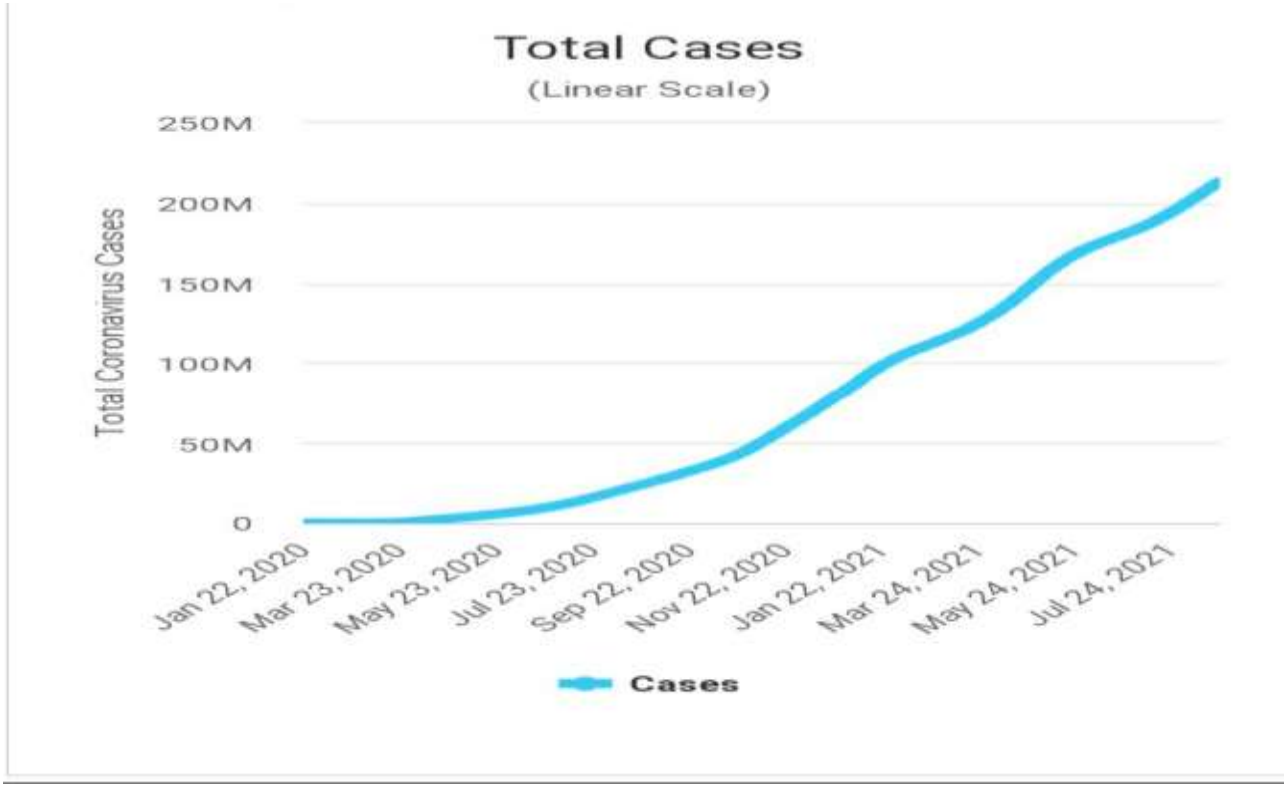

المصدر: (www. worldometers.info)

المحور الثاني: تداعيات جائحة كورونا على أهم القطاعات الاقتصادية العالمية؛

كغيرها من الأزمات الصحية السابقة التي عرفها العالم أدت أزمة كوفيد 19 إلى حدوث ركود اقتصادي حاد لم يشهده العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد كانت درجة تأثيرها متباينة على مختلف القطاعات الاقتصادية العالمية، وقصد التعرف على أكثر القطاعات الاقتصادية الأكثر تضررا سيتم التطرق في هذا المحور إلى عرض تداعيات الجائحة على أهم القطاعات الاقتصادية العالمية.

أولا: تداعيات جائحة كوفيد 19 على قطاع السياحة العالمية

يعتبر قطاع السياحة من أهم القطاعات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد العالمي وأكثرها ديناميكية، فهو يمثل أحد أهم القطاعات التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر النقد الأجنبي وخلق فرص العمل، حيث بلغت نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي حوالي 10.3 في المائة في عام 2019 تمثل نحو 8.9 تريليون دولار أمريكي مقارنة بنحو 8.8 تريليون دولار أمريكي عام 2018، كما سجل قطاع السفر والسياحة نمو بـ 3.5 في المائة عام 2019. (اسماعيل و قاسم، 2020، صفحة 3). كما استطاع قطاع السياحة أن يولد 330 مليون وظيفة تستوعب 10 في المائة من إجمالي العمالة العالمية وخلال الخمس سنوات الماضية 25 في المائة من الوظائف الجديدة تم إنشاؤها من قبل صناعة السياحة العالمية. (بوشنين، 2021، صفحة 62) وفيما يلي شكل يوضح عائدات قطاع السياحة العالمي والمساهمة في الناتج المحلي العالمي قبل بداية الجائحة خلال الفترة (2016- 2019).

شكل رقم (02): عائدات قطاع السياحة العالمي والمساهمة في الناتج المحلي العالمي (2016– 2019)

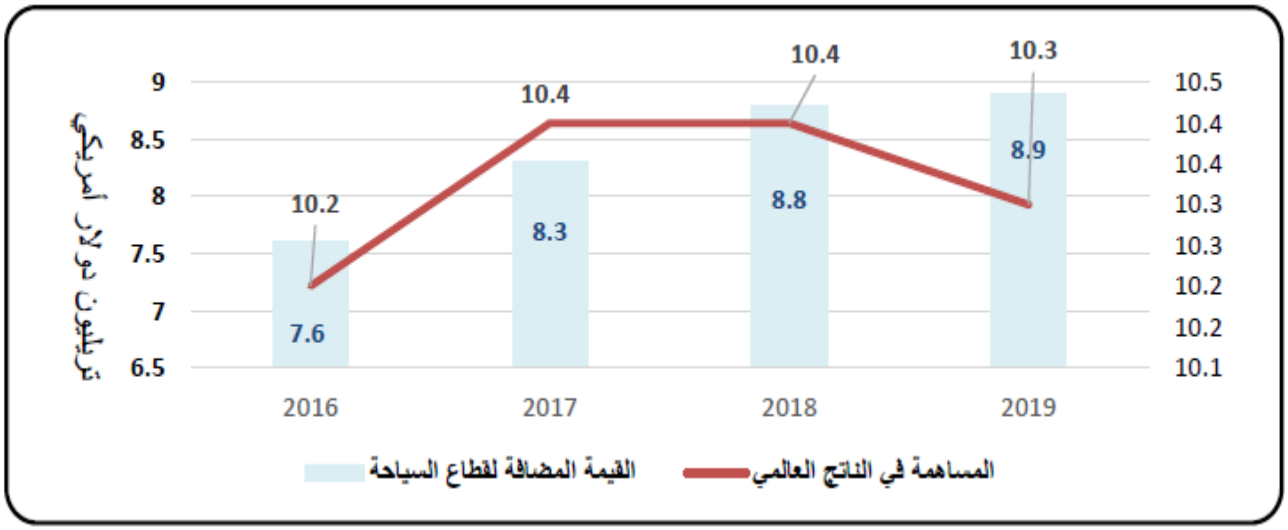

المصدر: (اسماعيل و قاسم، 2020، صفحة 3)

أما بعد بداية جائحة كورونا فقد كشفت منظمة السياحة العالمية عن خسارة قطاع السياحة العالمي 1300 مليار دولار جراء القيود على التنقل بسبب جائحة فيروس كورونا، ويمثل هذا الرقم خسارة أكبر بـ 11 مرة من تلك المسجلة خلال الأزمة الاقتصادية العالمية 2009 وتترجم تراجع تدفق السياح في العالم بنسبة 74 في المائة مقارنة مع العام 2019.

وبحسب المنظمة كانت سنة 2020 أسوأ سنة في تاريخ السياحة مع تراجع عدد السياح في العالم بمليار شخص مقارنة مع 2019، وكشفت المنظمة على أنه باتت 100 إلى 120 وظيفة مباشرة مهددة في السياحة العديد منها في الشركات الصغيرة والمتوسطة، متوقعة تراجع آفاق تحسن السياحة في العالم في 2021، مبينة أن السياحة العالمية ستحتاج لعامين ونصف إلى أربعة أعوام للعودة إلى مستويات 2019، وتعد آسيا – المحيط الهادي- المنطقة التي شهدت أكبر تراجع لعدد السياح في 2020 (84 % خلال عام) لأنها كانت أول من تضرر بالوباء، أما بالنسبة إلى أوروبا فالتراجع سجل 70 % خلال عام، لكن القارة شهدت أكبر تراجع من حيث الأرقام إذ فقدت 500 مليون زائر، وسجلت منظمة الشرق الأوسط وإفريقيا تراجعا بنسبة 75 % والأمريكيتان 69 %. (مجلس إتحاد الغرف العربية، 2021، صفحة 48)

ثانيا: تداعيات جائحة كوفيد 19 على قطاع المحروقات

شهدت سوق النفط في عام 2020 صدمات متزامنة في الطلب والعرض وكان الطلب العالمي على النفط منخفض في عام 2019 فبلغ حسب التقديرات 99.74 مليون برميل في اليوم أقل من المتوقع وهو 100.5 مليون برميل في اليوم، وكانت أفاق سوق النفط قاتمة حتى قبل صدمة كوفيد 19 مع تراجع في توقعات النمو بعد أن تسببت التوترات التجارية بانخفاض الطلب العالمي على النفط، وفي الربع الأول من عام 2020 تعرض الطلب على النفط لصدمة قوية بسبب تفشي كوفيد 19 في الصين أكبر مستورد للنفط الخام في العالم، ما أثر بقوة على الأسعار فأنخفض سعر خام برنت إلى 58 دولار للبرميل في يناير، وفي ضوء التطورات التي شهدها السوق أوصى رؤساء وفود مؤتمر الأوبك الذي عقد في 5 مارس 2020 بتمديد فترة العمل بالتعديل الإضافي المقترح بحوالي 1.5 مليون برميل يوميا حتى نهاية عام 2020 بدلا من يونيو 2020، وفي 9 مارس 2020 انهارت أسعار النفط إثر صدمة الإمدادات نجمت عن خلاف بين الإتحاد الروسي والمملكة العربية السعودية وإعلانها عن زيادة في الإنتاج في أفريل 2020 فأنخفض سعر خام برنت إلى أقل من 32.02 دولار للبرميل في 9 مارس 2020 وانخفضت الأسعار إل أقل من 23 دولار للبرميل بنهاية الربع الأول من عام 2020 وإلى أقل من

15 دولار للبرميل بعد أسبوع. وانتهت حرب الأسعار باتفاق أبرم في 12 أفريل 2020، بتخفيض غير مسبوق في الإنتاج بمقدار 9.7 مليون برميل يوميا. (اللجنة الإقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2020، صفحة 18).وللتوضيح أكثر نورد الشكل البياني التالي:

شكل رقم (03): العرض والطلب على النفط في العالم (برميل يوميا بالملايين)

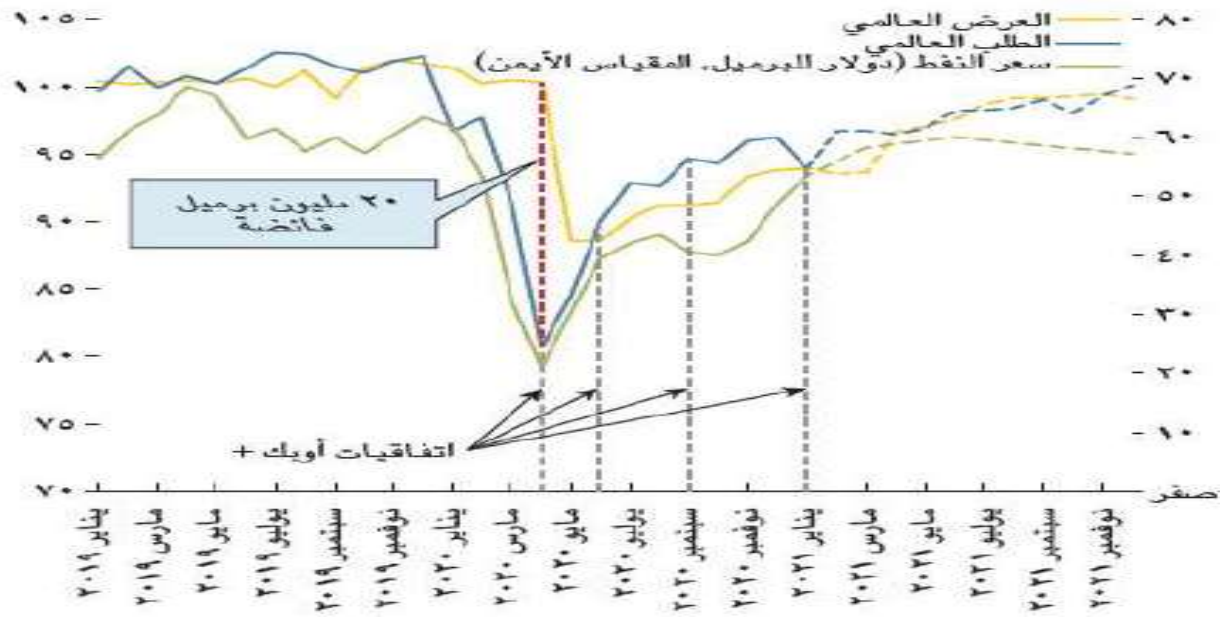

المصدر: (صندوق النقد الدولي، 2021)

أما بالنسبة للتوقعات المستقبلية فحسب تقديرات الرابطة الدولية للطاقة (فبراير 2021) فسيكون للتعافي الاقتصادي أثر كبير على سوق السلع الأساسية ومنها النفط، حيث سيزداد الطلب على النفط بمعدل 5.4 مليون برميل يوميا في عام 2021، مما يتيح استعادة نحو 60 % من الحجم المفقود في عام 2020 وأن هذه الزيادة المتوقعة في الطلب تنعكس على سعر النفط حيث تجاوز سعر سلة أوبك 60 دولار للبرميل في فبراير 2021 والتوقعات مماثلة بالنسبة لأسعار الغاز نظرا لارتباطها القوي بأسعار النفط. (اللجنة الإقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2020، صفحة 9) وفيما يلي شكل يبين توقعات أسعار النفط حتى عام 2023.

شكل رقم (04): توقعات أسعار النفط حتى عام 2023

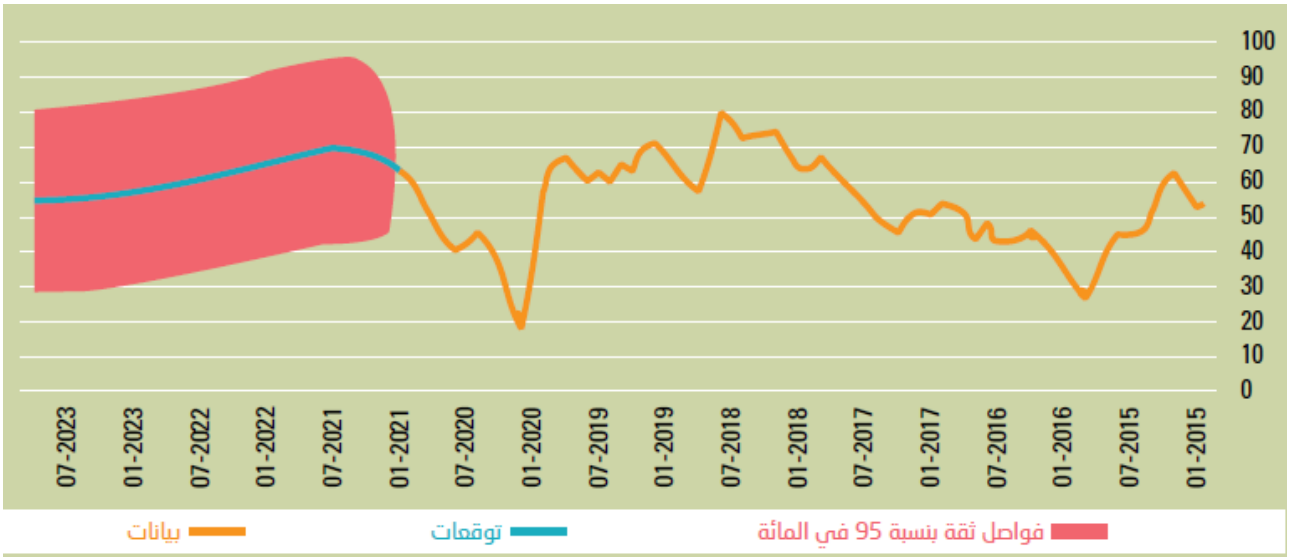

المصدر: (اللجنة الإقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2020، صفحة 9)

كما تشير التوقعات حسب الشكل رقم (04) إلى اتجاه السعر نحو الانخفاض خلال سنة 2022 ليستقر في نهاية العام عند حوالي 60 دولار للبرميل ويستمر الاستقرار عند هذا السعر خلال النصف الأول من سنة 2023.

ثالثا: تداعيات جائحة كوفيد 19 على الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد كان لجائحة فيروس كورونا تأثير كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم، حيث انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 42 % ليصل إلى نحو 859 مليار دولار في عام 2020 بعد أن كان 1.498 تريليون دولار في عام 2019، ويرجع ذلك في الأساس إلى حالة عدم اليقين الناجمة عن جائحة كوفيد 19، وهذا هو أدنى مستوى سجله الاستثمار الأجنبي المباشر منذ تسعينيات القرن الماضي بل إنه أقل بما يزيد عن 30 % من مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر المسجل في عام 2009 عقب الأزمة المالية العالمية. (القمة العالمية للحكومات 2021، صفحة 23)

وقد كانت درجة تأثير هذه الجائحة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجات متباينة على مختلف اقتصاديات العالم حيث ومن خلال الشكل رقم (05) نلاحظ أن اقتصاديات الدول المتقدمة تراجعت فيها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير من 730 مليار دولار إلى 229 مليار دولار بنسبة انخفاض تقدر بـ69 % . في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019. في حين أن اقتصاديات الدول النامية لم تشهد تراجعا كبيرا مقارنة باقتصاديات الدول المتقدمة حيث تراجع فيها تدفق الاستثمار بحوالي 86 مليار دولار بنسبة مئوية تقدر بـ 12 %. في حين أن الاقتصاديات الانتقالية عرفت تراجعا بنسبة 77 %. كما نلاحظ كذلك من خلال الشكل أن درجة تأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بجائحة كورونا كان بدرجات متباينة من منطقة إلى أخرى حيث كانت أوروبا هي المنطقة التي سجلت أكبر نسبة تراجع في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تراجع فيها تدفق الاستثمار بـ 340 مليار دولار بنسبة تقدر بـ100 % في سنة 2020 عما كانت عليه في سنة 2019، في حين أن دول أسيا النامية لم تعرف تراجعا كبيرا في تدفق حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تراجع فيها نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تقدر بـ4 %.

شكل رقم (05): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بحسب المنطقة(2019 و2020) بالمليار دولار أمريكي

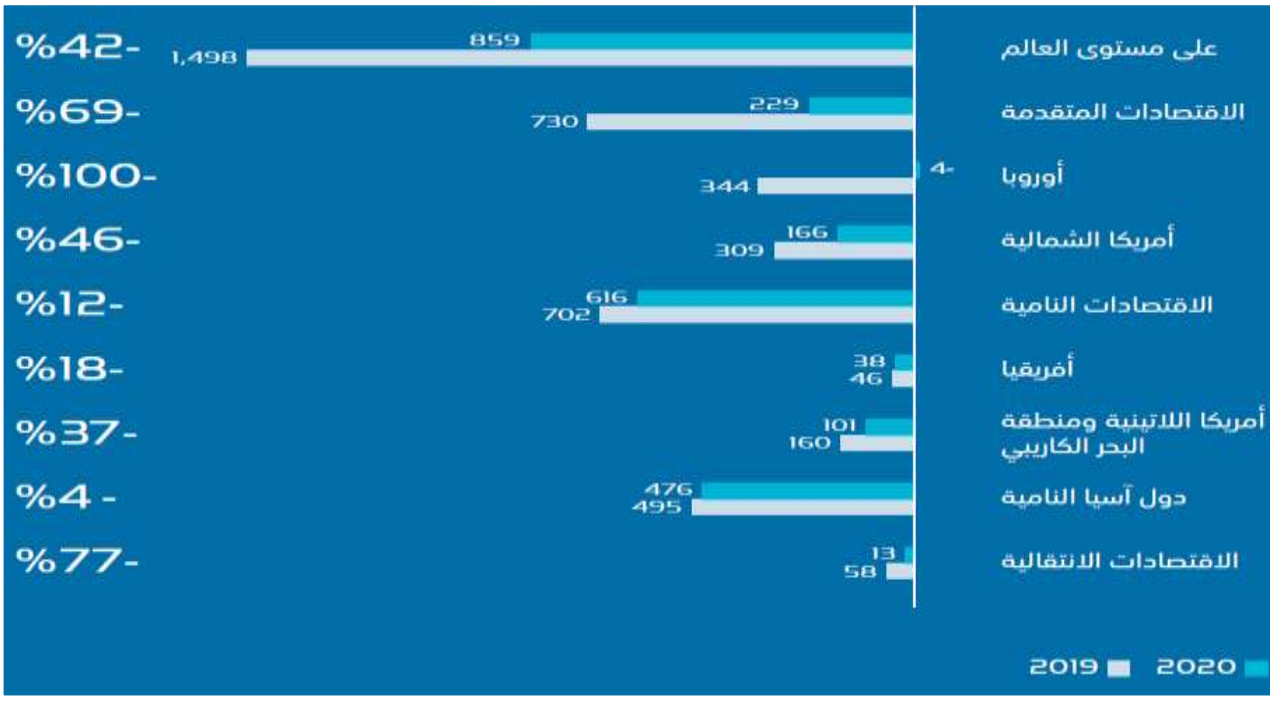

المصدر: (القمة العالمية للحكومات 2021، صفحة 23)

أما بالنسبة لسنة 2021 فمن المتوقع أن ينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة إضافية تتراوح بين 5 في المائة و10 في المائة عما كان عليه في سنة 2020 قبل أن يبدأ في الانتعاش في 2022. بعودة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاتجاه الأساسي الذي كان عليه قبل الجائحة، ويأتي التراجع الناجم عن كوفيد 19 بعد عدة سنوات من النمو السلبي أو الركود، ويسهم من ثم في تفاقم اتجاه تنازلي أطول أمد. (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، 2020، صفحة 2)

وحسب التقرير الصادر عن الأونكتاد فإن جائحة كوفيد 19 سيكون لها أثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير والمتوسط وحتى في الأجل الطويل وهذا الأثر يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (06): أثر الجائحة على الاستثمار الأجنبي المباشر: آليات الانتقال

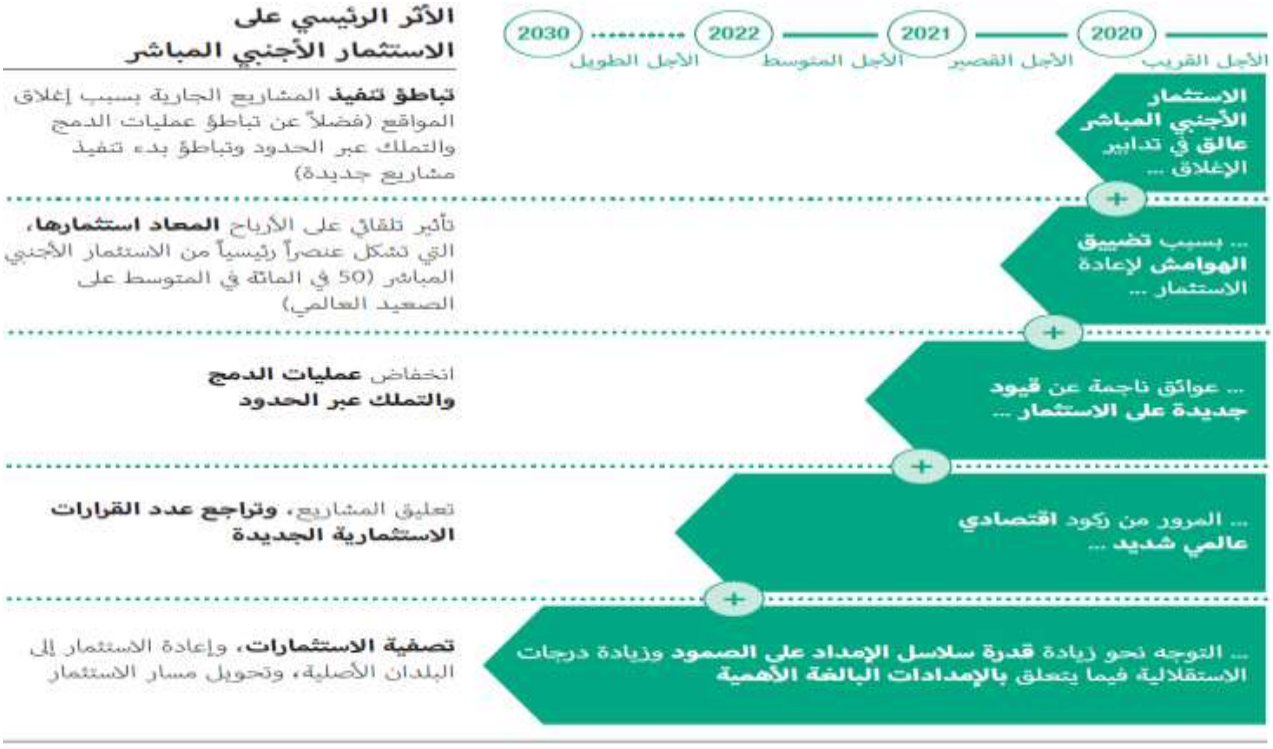

المصدر: (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، 2020، صفحة 3)

يتضح من خلال الشكل (06) أن الاستثمار الأجنبي المباشر تأثر خلال سنة 2020 نتيجة تباطؤ تنفيذ المشاريع المقررة بسبب إغلاق المواقع، أما في الأجل القصير وبسبب استمرار الجائحة سيكون هناك تراجع في الأرباح المعاد استثمارها وهذا ما سيكون له تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر، وكما هو واضح من خلال الشكل أنه وفي الأجل المتوسط سيكون هناك انخفاض عمليات الدمج والتملك عبر الحدود نتيجة القيود الجديدة التي تفرض على الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يتوقع أن يكون هناك تعليق للمشاريع وتراجع عدد القرارات الاستثمارية الجديدة وهو ما يؤدي إلى ركود اقتصادي عالمي شديد، في حين يتوقع في الأجل الطويل أن يكون هناك توجه نحو زيادة قدرة سلاسل الإمداد على الصمود وزيادة درجات الاستقلالية فيما يتعلق بالإمدادات البالغة الأهمية وهو ما يؤدي إلى تصفية الاستثمارات وإعادة الاستثمار إلى البلدان الأصلية.

رابعا: تداعيات جائحة كوفيد 19 على التجارة الدولية

أظهرت التجارة الدولية تباطؤا فعليا مسبقا في غمار التوترات التجارية المستمرة بين الاقتصاديات الكبرى ولهذا لم يكن من المتوقع أن تعرف نموا في عام 2020. (منظمة التعاون الإسلامي، 2020، صفحة 10) ، وقد أشار تقرير صندوق النقد العربي الصادر في

أفريل 2021 إلى أن حركة التجارة الدولية خلال سنة 2020 تأثرت بشكل كبير بالتطورات نتيجة انتشار وباء كوفيد 19 حيث تراجعت تدفقات التجارة الدولية بنسبة 7.6 في المائة وفق تقديرات الأمم المتحدة، فيما تشير تقديرات البنك الدولي إلى انكماش التجارة الدولية بمستويات أكبر بلغت 9.5 في المائة العام الماضي بما يعكس الاضطرابات التي طالت سلاسل الإمداد العالمية التي كانت متأثرة قبل ذلك بالتوترات التجارية مابين الاقتصاديات الكبرى. (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 9). كما يشير التقرير الصادر في يوليو 2021 عن نفس الجهة أي صندوق النقد العربي أنه من المتوقع تعافي حجم تدفقات التجارة الدولية بنسبة تتراوح بين 8.4 و 9.4 في المائة وفق تقديرات صندوق النقد الدولي والأمم المتحدة والبنك الدولي، وستأتي معظم المكاسب المتوقعة لنمو التجارة الدولية من التحسن المتوقع لتدفقات التجارة السلعية، فيما يتوقع استمرار تأثر تجارة الخدمات باستمرار حالات الإغلاق والقيود المفروضة على الأنشطة الخدمية في ظل استمرار حالات الإصابة بوباء كوفيد19. (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 9).

خامسا: تداعيات جائحة كوفيد 19 على سوق العمل

في نهاية عام 2019 وقبل أن يتأثر سوق العمل بجائحة كورونا بلغ عدد العاملين في العالم نحو 3.2 مليار شخص بينما عدد العاطلين عن العمل فقد بلغ 188 مليون شخص. (شمالة، 2020، صفحة 139) ، لكن سرعان ما تغيرت الأوضاع الخاصة بسوق العمل نتيجة الإغلاق الكبير الذي فرضته جائحة كورونا وخاصة في الربع الثاني من عام 2020 أين عرفت معدلات الزيادة في انتشار الوباء أرقاما قياسية، وهو ما أدى إلى انخفاض غير مسبوق في النشاط الاقتصادي ومن ثم في عدد ساعات العمل.

وفيما يخص عام 2020 فحسب التقرير الذي نشرته منظمة العمل الدولية فقد خسر 255 مليون عامل بدوام كامل ما يقدر بحوالي 8.8 في المائة من إجمالي ساعات العمل، وبالمقارنة مع عام 2019 انخفض إجمالي العمالة بمقدار 144 مليون، ولولا انتشار الجائحة لكان العالم قد استحدث ما يقدر بحوالي 30 مليون وظيفة جديدة في عام 2020، وفي المجمل فإن هذه الخسائر تعني أن النقص العالمي في العمالة زاد بمقدار 144 مليون وظيفة في عام 2020 وهو ما يشير إليه الشكل رقم (07)، وأنه بسبب الموجات المتكررة من الجائحة في جميع أنحاء العالم فقد تم تسجيل استمرار في ارتفاع خسائر ساعات العمل في 2021 مما أدى إلى نقص في إجمالي ساعات العمل بنسبة 4.8 في المائة في الربع الأول والذي انخفض إلى 4.4 في المائة في الربع الثاني، ويبرز هذا النقص المقابل لساعات العمل التي تعادل 140 مليون وظيفة بدوام كامل في الربع الأول و127 مليون وظيفة بدوام كامل في الربع الثاني، وتشكل أمريكا اللاتينية والكاريبي وأوروبا وآسيا الوسطى الإقليمين الأكثر تضررا في هذا الشأن حيث تجاوزت الخسائر المقدرة في كل حالة 8 في المائة في الربع الأول و 6 في المائة في الربع الثاني من عام 2021. (منظمة العمل الدولية، صفحة 1) .

كما يشير التقرير الذي نشره صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2020 إلى أن الجائحة أثرت بشكل خاص على النساء العاملات لاسيما في القطاع غير الرسمي ويضيف التقرير وأنه بحسب تقديرات منظمة العمل الدولية تركز 42 في المائة من النساء العاملات بوظائف غير رسمية في القطاعات الاقتصادية الأكثر تضررا، مقابل حوالي 32 في المائة من الرجال العاملين بوظائف غير رسمية. (صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2020، صفحة 1)

هذا ويشير التقرير الذي نشرته منظمة العمل الدولية في سنة 2021 إلى أن الخسائر المسجلة في ساعات العمل أدت إلى انخفاض حاد في دخل العمل، فقد سجل الدخل العالمي المتأتي من العمل الذي لا يشمل التحويلات والإعانات الحكومية انخفاض بمقدار 37 تريليون دولار أمريكي في عام 2020 عما كان يمكن أن يكون عليه لولا انتشار الجائحة، وللوقوف أكثر على الأثر الذي خلفته الجائحة على سوق العمل نورد الشكل الموالي:

شكل رقم (07): النقص العالمي في الوظائف نتيجة جائحة كورونا بالمقارنة مع عام 2019 (بالملايين)

المصدر: (منظمة العمل الدولية، صفحة 3)

يتضح من خلال الشكل أعلاه التأثير الكبير لانتشار الجائحة على سوق العمل خاصة في عام 2020 م، حيث فقد سوق العمل حوالي 114 مليون وظيفة بالإضافة إلى العدد الضائع من النمو في الوظائف بسبب الجائحة والذي يقدر بحوالي 30 مليون وظيفة، وهو ما يعني نقص في إجمالي عدد الوظائف بـ 144 مليون وظيفة. في حين تشير التوقعات حسب الشكل أعلاه إلى تقلص هذا العدد خلال عام 2021 إلى حوالي 75 مليون وظيفة حيث سيفقد سوق العمل حوالي 14 مليون وظيفة والباقي أي 61 مليون وظيفة هو العدد الضائع من النمو في الوظائف بسبب الجائحة.

سادسا: تداعيات جائحة كوفيد 19 على قطاع النقل

نتيجة الإغلاق الذي فرضته جائحة كوفيد 19 على مختلف دول العالم تأثرت العديد من القطاعات الاقتصادية وقد كان قطاع النقل بمختلف أشكاله (الجوي، البري، البحري) من أهم القطاعات التي تأثرت كثيرا نتيجة القيود المفروضة عليه.

فبالنسبة لقطاع النقل الجوي ونتيجة الانتشار السريع للفيروس أجبرت شركات الطيران حول العالم على تعليق أو تخفيض عدد الرحلات بشكل ملحوظ لاسيما فيما يتعلق برحلات نقل الركاب وهو ما يهدد العديد من الشركات بالإفلاس، وفي هذا الصدد فقد تراجعت إيرادات النقل الجوي للركاب بنحو 55.8 بالمائة خلال شهر مارس 2020 مقارنة بالشهر المقابل من العام الماضي، وقد سجلت جميع المناطق والأقاليم الجغرافية انخفاضات حادة في هذا الصدد. (هبة و إسماعيل، مايو 2020، الصفحات 2-3.)

وهذا ما يوضحه الشكل الموالي.

شكل رقم (08): أثر جائحة كورونا على إيرادات النقل الجوي للركاب على مستوى العالم وبعض الأقاليم الجغرافية

المصدر: (هبة و إسماعيل، مايو 2020، صفحة 3)

في المقابل يعتبر تأثر قطاع النقل الجوي للبضائع بالأزمة أقل نسبيا من قطاع النقل الجوي للركاب في ضوء استمرار رحلات نقل البضائع ما بين دول العالم لاسيما في ظل الحاجة الماسة إلى استمرار تدفق السلع والمستلزمات والأجهزة الطبية لمواجهة الجائحة. رغم ذلك تشير البيانات الخاصة بشهر مارس 2020 إلى تأثر حركة التجارة الدولية بانتشار جائحة كوفيد 19 وهو ما أنعكس على حركة الشحن الجوي للبضائع على المستوى العالمي التي تراجعت خلال شهر مارس الماضي بنسبة 15.2 بالمائة مقارنة بشهر مارس من عام 2019. وقد شمل التراجع معظم المناطق والأقاليم الجغرافية على مستوى العالم، حيث سجلت كل من منطقة آسيا المحيط الهادي إلى جانب كل من أوروبا وأمريكا الشمالية تراجعا بنسبة 18 في المائة على أساس سنوي، من ناحية أخرى كان الانخفاض في إفريقيا محدود نسبيا حيث بلغ 2.1 بالمائة. في حين عرفت منظمة الشرق الأوسط انخفاض الكميات المشحونة جوا بنسبة 14.1 في المائة على أساس سنوي بعد نمو بلغ 4.3 في المائة في فبراير. (هبة و إسماعيل، مايو 2020، الصفحات 3-4)

أما فيما يخص النقل البحري ومن أجل تقييم الآثار الكمية لجائحة كورونا استعانت الإسكوا بالعديد من مصادر البيانات، منها أعداد نداءات السفن الصادرة عن حركة المرور البحري التي يتيحها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبيانات مؤشر اتصال النقل البحري المنتظم الصادر أيضا عن الأنكتاد. (اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ، صفحة 12)

ولتوضيح هذا الأثر تم مقارنة عدد نداءات السفن بين العامين2019 و2020 كما هو مبين في الشكل الموالي:

شكل رقم (09): التغير في أعداد نداءات السفن في العالم: الأسابيع الـ 24 الأولى من عامي 2019 - 2020

المصدر: (اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ، صفحة 12)

يظهر من الشكل (09) تشابها في عدد نداءات السفن بين العامين 2019 و2020 خلال الأسابيع العشرة الأولى ولكن بدءا من الأسبوع الحادي عشر، أي من 9 مارس 2020، شهد عدد النداءات انخفاضا حادا من عدد أولي بلغ 45.038 نداء ليصل إلى أدنى المستويات في الأسبوع الثامن عشر أي 38.728 نداءا مقارنة بـ 46.231 نداء في الأسبوع ذاته من عام 2019، كما سجل العدد العالمي لنداءات السفن انخفاضا إجماليا بنسبة 8.66 % في أول24 أسبوعا من عام 2020 مقارنة بعام 2019. (اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ، الصفحات 12-13)

أما فيما يخص النقل البري فقد ولدت الجائحة آثار سلبية على النقل البري للبضائع حيث أعاقت سلاسل الإمداد والتجارة في جميع أنحاء العالم. حيث واعتبارا من ماي 2020 وصل الشحن البري في بعض القطاعات إلى جمود شبه تام كما شهدت إيرادات نقل المواد الأساسية انخفاضا بحوالي 40 في المائة، وبالمقابل واجهت الشاحنات ضغوطات على قدرتها بسبب ازدياد الطلب على نقل المواد الغذائية والطبية في مقابل الشح في توفير اليد العاملة، ما أدى إلى ارتفاع أسعار النقل وتأخر التوصيل، ونتيجة لذلك شهد النقل بالسكك

الحديدية ارتفاعا على الطلب، بالإضافة إلى ذلك فقد شهدت خدمات النقل المشترك للركاب في العالم انخفاضا حادا من حيث عدد الركاب والإيرادات، وقد أدت الجائحة إلى زيادة في استخدام السيارات الخاصة مقابل تناقص في استخدام الحافلات والميترو وسيارات الأجرة، كما شهدت العديد من الدول في العالم اندفاعا نحو الدراجات الهوائية والمشي كوسيلة بديلة لتفادي العدوى. (اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ، الصفحات 20-23)

سابعا: تداعيات جائحة كورونا على الأسواق المالية

لقد كانت الأسواق المالية هي الأخرى الأكثر تضررا نتيجة الإغلاق الذي فرضته جائحة كورونا نظرا لما يتسم به هذا القطاع من حساسية تجاه الأحداث السياسية والاقتصادية والصحية، فمع بداية انتشار الوباء واتساع رقعته الجغرافية أخذت معظم أسواق الأسهم الرئيسية العالمية في التراجع حيث سجلت أدنى مستوى لها في شهر مارس 2020.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية انتابت الأسواق المالية حالة من الهلع خاصة مع إعلان الاحتياطي الفدرالي قراره المفاجئ بخفض أسعار الفائدة بمقدار 0.5 % لحماية الاقتصاد الأمريكي، وقد سجل مؤشر داو جونز لصناعة النقل أسوء انخفاض يومي له منذ 12 فيفيري 2020 أين سجل هذا المؤشر 29551.42 نقطة ليصل في 23 مارس 2020 إلى مستوى 18591.93 في حين انخفض مؤشر نسداك 100 إلى 6994.29 نقطة في 20 مارس 2020 مقابل 9718.73 نقطة في 19 فيفري 2020. (فضيلة، 2020، صفحة 386) ونفس الشيء بالنسبة للأسواق المالية الأسيوية فقد شهدت مؤشراتها تراجعا لم تشهده الأسواق منذ الأزمة المالية لسنة 2008 نتيجة سيطرة المخاوف على الأسواق الأسيوية بشكل كبير مع كون الصين منشأ الوباء ومركز بداية ظهوره. فقد انخفضت أسعار الأسهم أكثر من 5 % في طوكيو و7.2 % في سيدني مما أدى إلى فقدان مئات المليارات من الدولارات من قيمة الشركات مع تضاعف الخسائر على مدى الأسابيع الأولى من مارس، وعلى الرغم من ارتفاع أعداد حالات الإصابة بالفيروس في الصين وغيرها من الدول الأسيوية،، فقد استعادت أسواق الأسهم المحلية عافيتها سريعا عقب إعلان الصين السيطرة النسبية على الوباء. (عباس، 2021، صفحة 30)

وحسب ما يبينه الشكل رقم (10) استعاد مؤشر Nikkei الياباني خسارته المسجلة في شهر مارس والتي تقدر بحوالي 28 % من قيمته مقارنة عما كان عليه في شهر جانفي 2020 ليعود بعد فترة قصيرة في شهر جوان من نفس السنة إل نفس المستوى الذي كان عليه في بداية العام. ونتيجة لحالات الشك وعدم اليقين الذي تركته الجائحة والموجات المتكررة في نفوس المستثمرين اتجه المؤشر مرة أخرى نحو الانخفاض محققا خسارة بـ 5.2 % عما كان عليه في جانفي من نفس العام.

وبالنسبة للأسواق المالية الأوروبية فالوضع لا يختلف عن الأسواق الأسيوية والأمريكية حيث عرفت معظم المؤشرات الرئيسية لها تراجعات حادة وصلت إلى أدنى مستوياتها في شهر مارس، ومن هذه المؤشرات مؤشر CAC الذي يعد أهم مؤشر في بورصة باريس ومؤشر FTSE 100 الذي يعد واحد من أكبر مؤشرات الأسهم البريطانية، وكذا المؤشر الرئيسي لبورصة فرانكفورت الألمانية DAX30. فإذا ما تأملنا على سبيل المثال في الشكل رقم (10) نلاحظ التراجع الكبير الذي عرفه مؤشر FTSE 100 حيث عرف تراجعا يقدر بحوالي 34 % في شهر مارس مقارنة بما كان عليه في بداية عام 2020. لكن سرعان ما أخذ هذا المؤشر في التحسن مع نهاية شهر مارس، لكن الملاحظ أنه إلى غاية شهر جويلية لم يعد حتى إلى المستوى الذي كان عليه في بداية العام مسجلا تراجعا بـ 19.3 % .

وفيما يلي شكل يبين تأثير جائحة كورونا على أهم مؤشرات أسواق الأسهم العالمية.

شكل رقم (10): أثر فيروس كورونا على أهم مؤشرات أسواق الأسهم العالمية (جانفي – جويلية 2020)

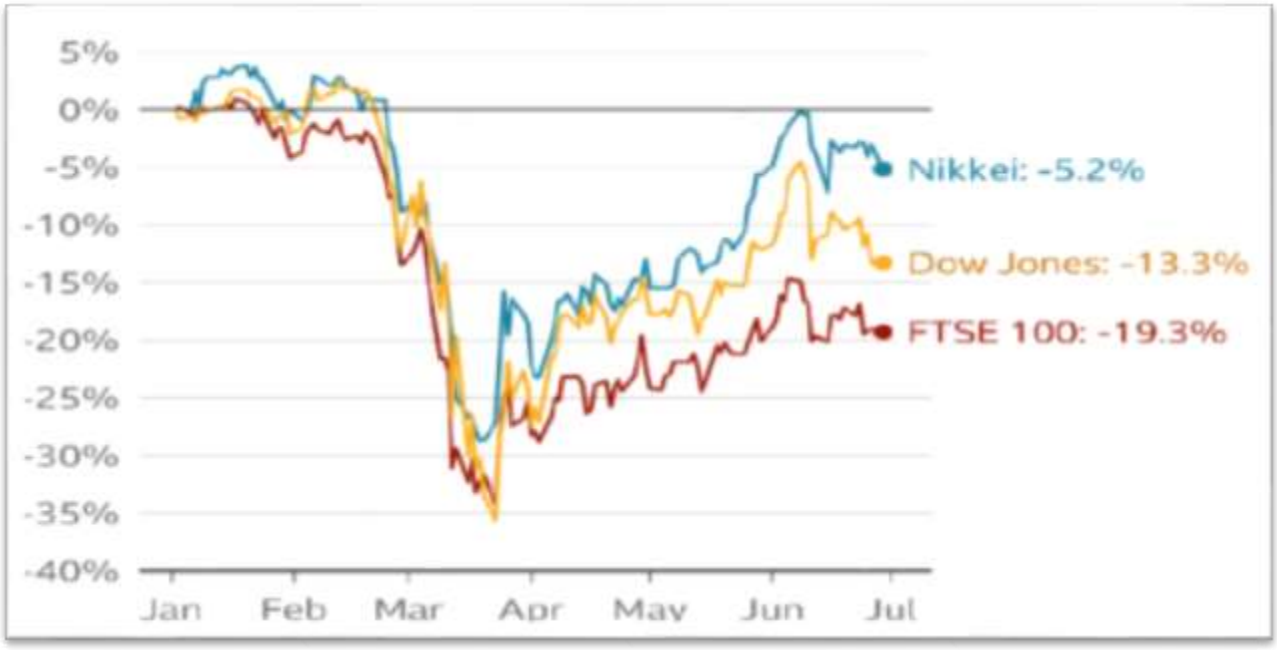

المصدر: (Nasir & Ahsan, 2020, p. 327)

من خلال ما سبق يتضح لنا التراجع الكبير الذي عرفته أهم مؤشرات أسواق الأسهم العالمية نتيجة انتشار الوباء خاصة في نهاية الربع الأول من عام 2020. وهناك من يعزي أسباب هذا التراجع إلى ما يلي: (عباس، 2021، الصفحات 32- 33)

- عدم اليقين المستمر الذي ينعكس على الفور في ثقة المستثمر بالسوق مما يؤثر بشكل مباشر في أسواق الأسهم؛
- الأداء الضعيف لبعض الشركات المقيدة بالأسواق المالية فمع بدء العديد من الدول فترات الحجر الصحي بدأت الشركات في تسجيل خسائر كبيرة في الأرباح هذا الأداء الضعيف هو سبب لتراجع أسهم تلك الشركات؛
- وفرة المعلومات على الرغم من معاناة المجتمع الدولي من العديد من الأوبئة على مر التاريخ، إلا أن تأثير الأسواق المالية بتلك الأوبئة لم يكن بالسرعة والتقلب الكبير الملحوظ في الوقت الراهن؛
- ارتباط الاقتصاد العالمي وانتقال تأثير الصدمات الاقتصادية. حيث أصبح الاقتصاد العالمي أكثر ارتباطا مما مضى وأدى الانفتاح الاقتصادي والعولمة المالية إلى أن العالم أصبح بالفعل قرية صغيرة وسرعان ما تنتقل آثار الأزمة من دولة إلى أخرى تحت مسمى خطر انتقال العدوى.

ثامنا: تداعيات جائحة كورونا على قطاع الصناعات التحويلية العالمي

لقد عرف نشاط الصناعات التحويلية العالمي تراجعا حادا نتيجة انتشار وباء كورونا خاصة في الربع الثاني من عام 2020، حيث شهدت جل فروع الصناعات التحويلية تراجعا لكن بدرجات متفاوتة.

وقد شهدت الاقتصاديات المتقدمة واقتصاديات الأسواق الصاعدة تعافيا في النصف الثاني من عام 2020، وقد جاء هذا التعافي نتيجة تخفيف إجراءات الإغلاق واستئناف الإنتاج وكذا تحرر الطلب المكبوت عقب تخفيف قيود الإغلاق وزيادة الطلب على المنتجات اللازمة لتسهيل العمل من المنزل ومعدات الوقاية، كما شهدت بعض الصناعات تعافيا أكثر قوة من غيرها كما هو مبين في الشكل رقم (11) نتيجة عدة عوامل وهي: (صندوق النقد الدولي، 2021، صفحة 24)

- شهد الإنفاق الاستهلاكي على السلع المعمرة ارتفاعا كبيرا في الاقتصاديات المتقدمة بسبب برامج الدعم المتاحة والطلب المكبوت وتراجع الإنفاق على الخدمات نتيجة الجائحة: ارتفع نصيب السلع المعمرة من الإنفاق الاستهلاكي إلى حوالي12 % في الربع الثالث من عام 2020 مقابل 10.5 % في المتوسط في العامين السابقين للجائحة، وتركزت زيادة الطلب في بنود مثل السيارات والأجهزة الكهربائية، وكان تعافي الإنفاق على السلع المعمرة أقل قوة في الأسواق الصاعدة ما عدا الصين؛
- أدت الجائحة إلى زيادة الطلب على بعض المنتجات التي تشمل الالكترونيات تلبية لمتطلبات التحول إلى العمل عن بعد والتعليم الافتراضي، وكذلك البلاستيك والمطاط والمنسوجات بوصفها المصدر الأساس لمعدات الوقاية الشخصية، وتمثل هذه القطاعات حوالي 10 % من تعافي نشاط الصناعة التحويلية؛
- ساهم استمرار عدم اليقين بشأن آفاق الجائحة في إعاقة تعافي الاستثمار الخاص لاسيما في قطاع الأجهزة والمعدات، مما أدى إلى تعاف محدود في إنتاج الماكينات والسلع الرأسمالية الأخرى وفي هذه القطاعات لا يزال الناتج دون مستويات ما قبل الجائحة بحوالي 6 % (ما عدا صناعة المركبات الفضائية التي تراجعت عن مستواها في مرحلة ما قبل الجائحة بحوالي 20 %).

شكل رقم (11): أثر جائحة كورونا على نشاط الصناعة التحويلية العالمي

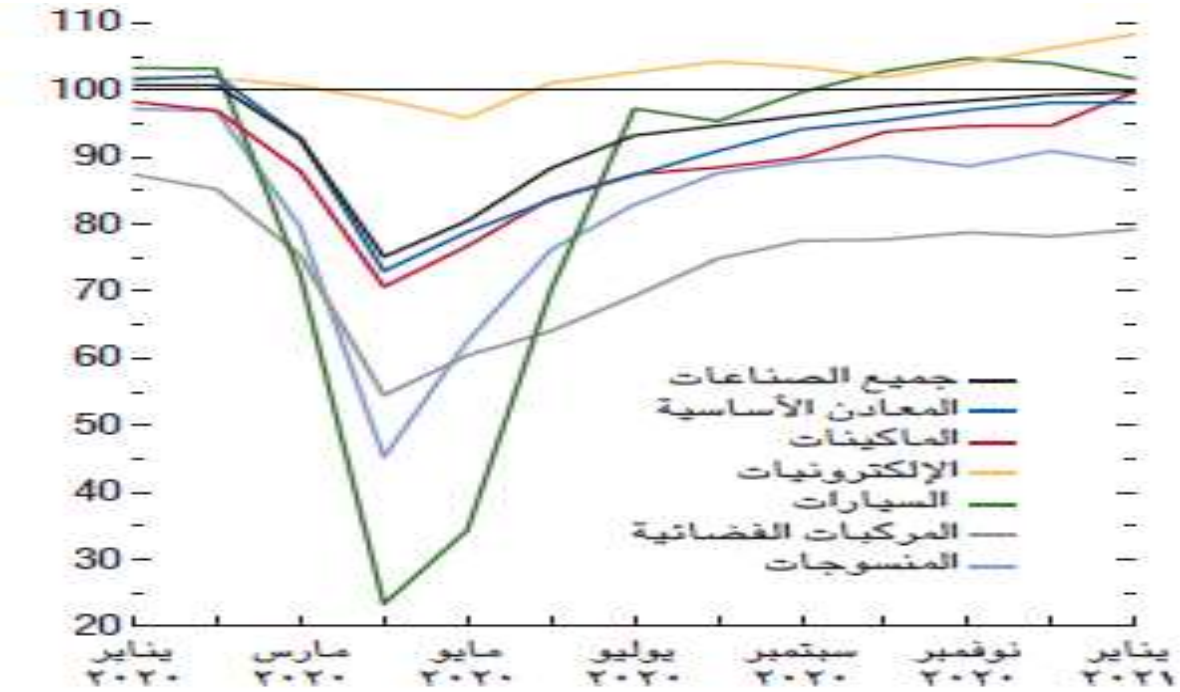

المصدر: (صندوق النقد الدولي، 2021، صفحة 24)

تاسعا: تداعيات جائحة كورونا على المديونية العالمية

حسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الذي نشره صندوق النقد العربي في الإصدار الثالث عشر له في أفريل 2021 فإن وباء كوفيد 19 أدى إلى ارتفاع مستويات المديونية العالمية بنحو 24 تريليون دولار في عام 2020 لتصل إلى 281 تريليون دولار تمثل نحو 355 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، يعني ذلك ارتفاع في مستويات المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنحو 35 نقطة مئوية بما يفوق الارتفاع المسجل في مستويات المديونية نتيجة الأزمة المالية العالمية في عامي 2008 و 2009 البالغ نحو 10 و 15 نقطة مئوية على التوالي. (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 10)

المحور الثالث: التدابير المتخذة للتخفيف من الآثار الاقتصادية للجائحة على الاقتصاد العالمي

منذ بداية جائحة كوفيد 19 وإعلان منظمة الصحة العالمية في الحادي عشر من شهر مارس 2020 تصنيف فيروس كوفيد 19 جائحة عالمية، سارعت العديد من الحكومات والمنظمات الاقتصادية إلى إقرار جملة من التدابير قصد التخفيف من الآثار الاقتصادية الوخيمة للجائحة.

حيث أعلنت الحكومات تقديم حزم حوافز مالية تبلغ نحو 9.6 تريليون دولار، وقد كانت معظم الحوافز المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة والأعمال وهي على شكل قروض ميسرة ودعم ائتماني، ففي المنطقة العربية بلغت قيمة التحفيز المالي الحكومية مجتمعة حوالي 102 مليار دولار أي ما يقارب 1 في المائة من مجموع الحوافز المالية العالمية. وكانت 11 في المائة من الحوافز المالية المعلنة موجهة إلى الأفراد من خلال تدابير حماية اجتماعية وصحية وقد كانت التحويلات النقدية وتدابير دعم الدخل تتصدر قائمة تدابير سياسة الحماية الاجتماعية وحوالي 40 في المائة موجهة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والأعمال. (الإسكوا، الصفحات 1-3) أما على مستوى الاتحاد الأوروبي فقد أقر وزراء مالية منطقة اليورو خلال شهر أفريل 2020 اتفاق بشأن خطة إنقاذ بقيمة 540 مليار يورو لدعم الاقتصاديات الأوروبية، أما على المستوى الفردي لدول الاتحاد الأوروبي ففي ألمانيا مثلا أقر البرلمان حزمة تحفيز بقيمة تقارب تريليون يورو سيتم توجيه جانب منها بواقع 100 مليار يورو لصندوق الاستقرار الاقتصادي علاوة على 825 مليار يورو في صورة ضمانات لقروض الشركات المتأثرة بتداعيات الأزمة و50 مليار يورو لدعم الأشخاص العاملين لحسابهم والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. (المنعم، و طلحة، صفحة 2). كما أتاحت الحكومة البريطانية حزمة مالية قدرها 30 مليار جنيه إسترليني بالإضافة إلى ضمان 80 في المائة من أجور العمال في القطاعات المتضررة من انتشار الفيروس. (اللطيف، 2020، صفحة 5) في حين قدمت الحكومة الأمريكية حزمة تحفيزية بقيمة 2 تريليون دولار وهو ما يعادل 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي منها 343 مليار دولار لدعم تقديم القروض إلى الشركات الكبيرة و349 مليار دولار لدعم تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة و 250 مليار دولار لدعم تأمينات البطالة بالإضافة إلى تقديم إعانات مباشرة للأسر الأمريكية بقيمة 301 مليار دولار. (شركة الخبير المالية، 2020، صفحة 13). بينما في الصين تركزت السياسة المالية في المرحلة الأولى من الوباء على الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة وتقديم تسهيلات للحصول على القروض لشركات مكافحة الأوبئة، كما أعلن رئيس مجلس الدولة في 22 ماي عن حزمة تحفيز مالي تقدر قيمتها بـ 3.75 تريليون يوان لدعم الإنعاش الاقتصادي، كما تم زيادة حصة إعادة الإقراض والخصم بمقدار 1 تريليون يوان لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة. (Alessia, june 2021, pp. 40- 41). بالإضافة إلى ما سبق تبنت البنوك المركزية في أنحاء العالم تدابير لتعزيز السيولة بلغ قيمتها 4.9 تريليون دولار معظمها من البنوك المركزية في الولايات المتحدة وأوروبا، وتتضح السيولة بشكل رئيسي من خلال تدابير مثل خفض أسعار الفائدة، وشراء الأصول وإدراج خطوط مبادلة العملات الأجنبية، وقد وسعت البنوك المركزية في المنطقة العربية دعم السيولة بنحو 140 مليار دولار أي ما يعادل 3 في المائة من الدعم العالمي للسيولة. (الإسكوا، صفحة 2). كما دعت العديد من البنوك المركزية إلى تأخير مدفوعات القروض من الشركات المتضررة لتصل إلى ستة أشهر، وقد عمدت بعض البنوك المركزية وبالأخص في الدول الخليجية إلى تخصيص حزم مالية لدعم القطاع الخاص، على غرار مؤسسة النقد العربي السعودي التي خصصت حزمة بقيمة 50 مليار ريال سعودي، كما خصص المصرف المركزي للإمارات حزمة بقيمة 100 مليار درهم إماراتي، كما قام مصرف قطر المركزي بوضع آليات لتشجيع البنوك على تأجيل أقساط والتزامات القروض للقطاع الخاص، كما تم توجيه الأموال الحكومية لزيادة الاستثمارات في سوق الأسهم بمقدار2.75 مليار دولار. (مولاه، 2020، صفحة 91)

كما عملت المؤسسات الدولية على حشد مواردها لتقديم المساعدة الطارئة لاسيما الدول النامية ذات الدخل المنخفض حيث حشد صندوق النقد الدولي موارد مالية بقيمة تريليون دولار لتقديم الدعم الطارئ للدول الأعضاء، كما أعلنت مجموعة البنك الدولي عن مجموعة من التدخلات بقيمة 160 مليار دولار خلال الخمسة عشر شهرا المقبلة. (المنعم، و طلحة، صفحة 1)

الخاتمة:

لقد كانت آثار جائحة كوفيد 19 وخيمة على الاقتصاد العالمي، حيث شهدت معظم القطاعات الاقتصادية الأساسية تراجعات حادة نتيجة الإغلاق الكبير الذي فرضته الجائحة، وما زاد الوضع تعقيدا حالات عدم اليقين والموجات المتكررة من الوباء وظهور سلالات جديدة متحورة من الفيروس والتي أودت بحياة الملايين من البشر. هذه الأزمة الصحية التي شهدها العالم منذ نهاية عام 2019 م والتي لم تنتهي بعد أدت إلى حدوث أزمة اقتصادية خانقة أطلقها عليها الاقتصاديون اسم أزمة الإغلاق الكبير.

وقصد التعرف على أهم تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي، تم عرض واقع بعض القطاعات الاقتصادية العالمية، بالإضافة إلى الوقوف على أهم التدابير المتخذة سواء على مستوى حكومات بعض الدول أو على مستوى بعض المنظمات الاقتصادية العالمية، وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- أدت جائحة كوفيد 19 إلى انكماش كبير في الاقتصاد العالمي خاصة في السداسي الأول من عام 2020 نتيجة الإغلاق الذي فرضته الجائحة على العديد من دول العالم؛
- يعد قطاع السياحة العالمي من أكثر القطاعات الاقتصادية تضررا بالجائحة، حيث يعد عام 2020 أسوأ عام في تاريخ السياحة العالمية؛
- أدى الانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي العالمي نتيجة الإغلاق إلى خسارة كبيرة في سوق العمل، وهذا ما نجم عنه زيادة في معدلات البطالة والفقر الاجتماعي؛
- تركزت جل التدابير المتخذة للحد من الآثار الاقتصادية للجائحة على تقديم حوافز مالية خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تقديم الإعانات للطبقات الاجتماعية الفقيرة؛
- على الرغم من استعادة بعض القطاعات الاقتصادية لعافيتها بشكل جزئي إلا أن هناك العديد من القطاعات الاقتصادية الأساسية التي لازالت تعاني من تبعات الجائحة نتيجة عدم تحرر الطلب على منتجاتها؛

على ضوء النتائج المتوصل إليها تم تقديم التوصيات التالية:

- التسريع في وتيرة التلقيح خاصة في الدول المتضررة كثيرا من الوباء من أجل اكتساب المناعة الجماعية وعودة النشاط الاقتصادي إلى مجراه الطبيعي؛
- الحرص على وصول اللقاحات بشكل كاف وخاصة إلى الدول الفقيرة والنامية؛
- الاستمرار في تقديم الحوافز المالية سواء من طرف الحكومات أو المنظمات الاقتصادية، خاصة للقطاعات الاقتصادية المتضررة كثيرا من الجائحة قصد استعادة عافيتها في أقرب وقت.

الإحالات والمراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

1. تم الاسترداد من www. worldometers.info.
2. الإسكوا. (بلا تاريخ). الحيز المالي المحدود يعرض تعافي المنطقة العربية من جائحة كوفيد 19 للخطر. تم الاسترداد من https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/covid-19-limited-fiscal-space-arabic.pdf.
3. الأونروا. (2020). فيروس كورونا المستجد (covid19)، دليل توعوي صحي شامل. تم الاسترداد من https://www.unrwa.org/sites/default/files/health_awareness_on_coronavirus_civid-19_-_public_-_arabic.pdf.
4. القمة العالمية للحكومات 2021. (بلا تاريخ). الحد من المخاطر في بيئة الاستثمار. تم الاسترداد من https://www.worldgovernmentsummit.org/docs/default-source/publication/2021/wgs-report---de-risking-the-investment-landscape_ar.pdf?sfvrsn=18bff674_2.
5. اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) . (بلا تاريخ). أثر جائحة كوفيد 19 على النقل في المنطقة العربية . 2020 ، 12.
6. اللجنة الإقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2020). وقائع وآفاق في المنطقة العربية مسح التطورات الإقتصادية والاجتماعية 2019-2020. 18.
7. جيهان عبد السلام عباس. (2021). اثر كورونا على البورصات العالمية: نقد نظرية كفاءة الأسواق. مجلة السياسة الدولية ، 56 (223)، 30.
8. حنان عيسى ملكاوي. (2020). تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الأمن الصحي العربي. نشرية الألكسو العلمية ، 16.
9. شركة الخبير المالية. (ماي, 2020). جائحة فيروس كورونا والإقتصلد السعودي،. تم الاسترداد من https://argaamplus.s3.amazonaws.com/37c68cc8-f6f3-40cb-a9ce-405469e6a084.pdf.
10. صندوق النقد الدولي. (أكتوبر 2020). آفاق الإقتصاد العالمي رحلة صعود طويلة وشاقة.
11. صندوق النقد الدولي. (أبريل , 2021). آفاق الإقتصاد العالمي، إدارة مسارات التعافي المتباعدة . 24.
12. صندوق النقد الدولي. (2021). تقرير آفاق الإقتصاد العالمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، مستجدات آفاق الإقتصاد العالمي.
13. صندوق النقد العربي. (أبريل, 2021). تقرير آفاق الإقتصاد العربي. الإصدار الثالث عشر ، 9.
14. صندوق النقد العربي. (يوليو , 2021). تقرير آفاق الإقتصاد العربي. الإصدار الرابع عشر ، 9.
15. عبد المنعم هبة، و محمد إسماعيل. (مايو 2020). تداعيات أزمة فيروس كورونا على قطاع الطيران في الدول العربية وسياسات دعم التعافي،. (صندوق النقد العربي، المحرر) العدد الثالث عشر، 2- 3.
16. كشيدة فضيلة. (2020). أثر جائحة فيروس كوفيد 19 على الأسواف المالية العالمية: دراسة قياسية لسوق أسهم بورصة شنقهاي. مجلة نور للدراسات الإجتماعية ، 6 (10)، 386.
17. ليلى بوشنين. (2021). صناعة السياحة العالمية في ظل جائحة فيروس كورونا مع الإشارة إلى حالة الجزائر. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، 10 (1)، 62.
18. مجلس إتحاد الغرف العربية. (2021). تحسين بيئة الأعمال في العالم العربي لريادة الأعمال والإبتكار. مجلة العمران العربي (237)، 48.
19. محمد اسماعيل، و جمال قاسم. (اكتوبر, 2020). أثر قطاع السياحة على النمو الاقتصادي في الدول العربية. (صندوق النقد العربي) 3.
20. محمد ماجد خشبة. (2020). مفاهيم وسياقات في أزمة فيروس كورونا المستجد covid 19. جمهورية مصر العربية: معهد التخطيط القومي.
21. منظمة التعاون الإسلامي. (ماي, 2020). الآثار الإجتماعية والإقتصادية لجائحة كوفيد 19 في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الآفاق والتحديات. 1.
22. منظمة العمل الدولية. لمحة عامة عالمية عن العمالة والشؤون الاجتماعية، إتجاهات عام 2021.

23. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). (2020). تقرير الإستثمار العالمي 2020 الإنتاج الدولي بعد الجائحة. جنيف : الأمم المتحدة .

24. نعيم بوعموشة. (2020). فيروس كورونا (كوفيد 19) في الجزائر: دراسة تحليلية. مجاة التمكين الإجتماعي ، 2، 127.

25. نواف أبو شمالة. (2020). الآثار الإقتصادية لجائحة كوفيد 19 على أسواق العمل والفقر في الدول العربية وسبل معالجتها. مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية ، 22 (3)، 139.

26. هاني عبد اللطيف. (مارس, 2020). آثار كورونا الإقتصادية: خسائر فادحة ومكاسب ضئيلة ومؤقتة. تم الاسترداد من https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/documents/2020-03.

27. هبة عبد المنعم،، و الوليد طلحة. (بلا تاريخ). موجز سياسات(أبريل 2020): حزم التحفيز المتبناة لمواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد في الدول العربية. (، صندوق النقد العربي) 2.

28. وليد عبد مولاه. (2020). من الجائحة إلى الإنكماش الإقتصادي أي مخرج للدول العربية. (المعهد العربي للتخطيط،) مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، 22 (3)، 91.

References in english

29. Alessia, A. (june 2021). China After Covid 19 economic revival and challenges to the world (first édition.).

30. Nasir, M. S., & Ahsan, M. Q. (2020). coronavirus pandemic and its impacts on the world's economy. Journal of Sustainable tourism and Entrepreneurship , 1 (4), 327.